

عن تجريم العدوان في القانون الدولي: من فرساي إلى كمبالا

خلوي خالد أستاذ مساعد صنف (أ)

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو

مقدمة:

يشكل تجريم العدوان كفعل يرتكبه الفرد تطورا تاريخيا مهما في نظام الأمن الجماعي، فهو جسد مفهوم جديد في القانون الدولي هو مفهوم الأفراد كشخص رئيسي للنظام القانوني المتعلق باستعمال القوة في العلاقات الدولية بعدما كانت الدولة، ولوقت ليس ببعيد، الشخص الوحيد المخاطب بقواعد هذا النظام. أعاد هذا التطور هيكل نظام المسؤولية الدولية الذي أدى، منذ محاكمات نورمبرغ وطوكيو، إلى المساءلة الجنائية للأفراد وفقا للقانون الدولي على عكس ما كان سائدا في ظل قانون المسؤولية الدولية التقليدي. فقد كان هذا القانون يركز اهتمامه، بشكل أساسي، على الدولة كشخص متميز للقانون الدولي. ويمكن أن يفسر هذا الأمر على أساس أن قاعدة القانون الدولي التي تحظر العدوان، المتضمنة في المادة 2(4) من الميثاق، تنطبق على سلوك الدولة في مواجهة دولة أخرى.

على ذلك، فإن الدولة هي الوحيدة التي يمكن أن تنتهك القاعدة القانونية المذكورة. وبالنظر إلى أن الدولة هي كيان معنوي فإنها لا يمكن أن ترتكب أفعال عدوانية لوحدها دون مشاركة فعلية للأفراد الذين لهم السلطة الضرورية لتخطيط أو إعداد أو شن هذه الأعمال أو الشروع فيها. بالتالي، فإن تجريم الأفعال العدوانية مسألة ذات صلة بدور الأفراد في ارتكاب الدولة، كشخص معنوي، هذه

الأعمال. غير أن انتقال مفهوم العدوان من دائرة المسؤولية الدولية للدولة إلى دائرة المسؤولية الجنائية الدولية الفردية، يقتضي البحث عن الأسس القانونية الدولية التي مهدت وكرست تجريم العدوان. هذا الأمر مرتبط بالتكريس الفعلي لتجريم العدوان في سياق محاكمات نورمبرغ وطوكيو (ثانياً)، والتي شكلت سابقة قانونية بررت تضمين جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ثالثاً)، وذلك بعدما ظهرت محاولات أولى مهدت لهذه المحاكمات (ثانياً).
أولاً: البوادر الأولى لمحاكمات نورمبرغ وطوكيو بخصوص تجريم العدوان: خطوة أولى وبداية متعثرة

قررت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى أن تتابع وتحاكم المسؤولين عن جرائم الحرب المقترفة إبان الحرب العالمية الأولى في مقدمتهم القيصر الألماني غيليوم الثاني من أجل مسؤوليته عن اندلاع هذه الحرب (1) لكن سرعان ما فشلت هذه المحاولة (2).

1- توجيه الحلفاء الاتهام إلى القيصر الألماني غيلوم الثاني من أجل "جريمة العدوان"

أثار الوزير الأول البريطاني (David Lloyd GEORGE) ، بمجرد توقيع ألمانيا على الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى، مسألة محاكمة القيصر الألماني غيلوم الثاني من أجل شنه لحرب مدمرة، لكن سرعان ما وجهته معارضة من قبل زملائه في مجلس الحرب الإمبراطوري. ففي جلسة لهذا الأخير، المنعقدة في 20 نوفمبر 1918، رفض الوزير الأول الأسترالي هذه الفكرة بشكل صريح قائلاً "لا يمكنك (الوزير الأول البريطاني) اتهام رجل لشنه الحرب" فقد "كان لديه الحق الكامل في جر العالم إلى الحرب، أما الآن فنحن

المسيطرون ولدينا الحق الكامل في قتله ليس بسبب جره للعالم إلى الحرب، وإنما بسبب أننا نحن المنتصرون". كما أن وزير العتاد البريطاني (Winston Churchill) حذر من محاكمة القيصر الألماني بقوله " يمكنك (الوزير الأول البريطاني) أن تسلك بسهولة وبتقاؤل خيار شنق القيصر السابق، لكن بعد فترة يمكن أن تجد نفسك أمام مأزق كبير جدا، وسيبدأ رجال القانون في كل أنحاء العالم بإدراك أن اتهام القيصر لا يمكن تأييده"¹.

غير أن الوزير الأول البريطاني تمسك بموقفه واتفق مع نظريه الفرنسي (George CLEMENCEAU) والإيطالي (Vittorio ORLANDO)، وذلك في إطار اجتماعهم المنعقد في لندن بتاريخ 2 ديسمبر 1918، على وجوب تسليم القيصر الألماني غليوم الثاني الى محكمة دولية لمسؤوليته عن شن الحرب وانتهاكات القانون الدولي من جانب القوات الألمانية. وبعد شهر من هذا الاجتماع التقت القوى المنتصرة العظمى في مؤتمر السلام التمهيدي في باريس الذي تفاوض فيه الحلفاء حول استسلام ألمانيا ومعاهدة السلام التي تم إتمام شروطها. وقد أثارت المفاوضات بين الحلفاء موضوعات كان أهمها محاكمة قيصر ألمانيا غليوم الثاني ومجرمي الحرب الألمان والمسؤولين الأتراك عن الجرائم ضد قوانين الإنسانية². في هذا الصدد، كلف مؤتمر السلام التمهيدي، بتاريخ 25 جانفي 1919، لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب وتنفيذ

¹ - Voir : Kirsten SELLARS, « delegitimizing aggression ; first steps and false starts after the first world war », J.I.C.J., Vol. 10, 2012, pp. 7-9.

² - محمود شريف بسبوني، القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 124.

العقوبات¹ بمهمة تحديد ما إذا كانت ألمانيا وحلفائها قد انتهكت القانون الدولي عبر بدء أو خوض الحرب العالمية الأولى، وفي حالة تحقق هذا الانتهاك كلفت اللجنة بتقديم توصياتها حول العقوبات الملائمة. وتشكل هذه المهمة مسألة بالغة الدقة لأن الأمر متعلق حسب (Georg SCHWARZENBER) بإقامة مسؤولية قانونية من أجل أفعال مشروعة وقت الإتيان بها، إلا أنها أصبحت في وقت لاحق أفعالاً مستهجنة بشدة وهذا بخلاف انتهاك حياد كل من بلجيكا ولوكسمبورغ².

هكذا برزت خلافات عميقة بين مندوبي الولايات المتحدة والدول الأوروبية على مستوى اللجنة. فالولايات المتحدة كانت متخوفة من أن تشكل المحاكمة سابقة قانونية تمس بالسيادة وتشعل شرارة التمرد في ألمانيا ولذلك فضلت تجنب تشويه القانون بهدف محاكمة القيصر غليوم الثاني ووزرائه. أما بريطانيا وفرنسا، باعتبارهما الدولتين اللتين تحملتا العبء الأكبر للحرب في غرب أوروبا، فقد أصر مندوبيها على إنشاء نوع من المحكمة الدولية لتحديد المسؤوليات المترتبة عن الجرائم المرتكبة في الحرب. انعكست هذه الخلافات على التقرير الذي تقدمت به اللجنة أمام مؤتمر السلام التمهيدي المنعقد في باريس بتاريخ 29 مارس 1919. إذ لم يحظى هذا التقرير بإجماع أعضاء اللجنة فقد تحفظت

¹ Report of majority and dissenting reports of American and Japanese members of the commission on the responsibilities of the authors of the war and on enforcement of penalties, Carnegie endowment of international peace, division of International Law, pamphlet N°32, 1919, pp. 1,2.

² بما أن حياد بلجيكا مضمون بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 19 أبريل 1839 أما حياد لكسمبورغ فقد ضمنته الاتفاقية المبرمة بتاريخ 11 مارس 1887.

الولايات المتحدة واليابان على ماجاء فيه.

أكدت أغلبية أعضاء اللجنة في التقرير المذكور على أن مسؤولية التخطيط للحرب العالمية الأولى وانتهاك حياد بعض الدول "تقع بالكامل على القوى التي أعلنت الحرب وفقا لسياسة عدوانية". إذ خلصت اللجنة إلى أن "تخطيط الحرب كان بفعل قوى المحور وحلفائها ونتيجة لأفعال ارتكبت عن قصد بهدف جعل الحرب أمرا محتوما"، كما لاحظت أن ألمانيا والنمسا انتهكت عن قصد حياد كل من بلجيكا المضمون بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 19 أبريل 1839 ولوكسمبورغ المضمون بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 11 مارس 1887¹. وبهذا اعتبرت اللجنة أن التخطيط للحرب العدوانية (الحرب العالمية الأولى) "يعد عملا يستتكره الضمير العام وسيدينه التاريخ"، كما خلصت الى أن انتهاك حياد بعض الدول هو انتهاك خطير لمبادئ "قانون الشعوب" ولحسن النية على المستوى الدولي ويتطلب الإدانة العلنية من جانب مؤتمر السلام التمهيدي في باريس.

على ذلك، اقترحت اللجنة على المؤتمر أن يتخذ تدابير خاصة وأن ينشأ جهاز خاص للتعامل مع مرتكبي الانتهاكات المذكورة كما أوصت بأن "وضع عقوبات جنائية في المستقبل لمثل هذه الانتهاكات الخطيرة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي يعد أمرا مرغوبا فيه"². غير أن اللجنة خلصت في آخر المطاف إلى أن "الأعمال التي أدت إلى الحرب لا يمكن أن يكون مرتكبيها محلا للاتهام

¹-Voir: Report of majority and dissenting reports of American and Japanese members of the commission on..., Op.Cit., pp.4, 11, 16.

²-pp. 21, 23. Ibid.,

والمتابعة أمام جهة قضائية"¹.

أرجعت اللجنة امتناعها عن اعتبار العدوان جريمة تستحق المتابعة الجنائية إلى سببين، فالسبب الأول يتمثل في الطابع الاختياري البحت للمؤسسات التي أنشئت في لاهاي لحفظ السلم على غرار اللجنة الدولية للتحقيق، الوساطة، والتحكيم. أما السبب الثاني فيتمثل في أن التحقيق المعمق بخصوص المسؤولين عن الحرب " سيثير بالضرورة عدة مشاكل عويصة ومعقدة والتي تدخل في مجال الأبحاث التاريخية واختصاص رجال الدولة ولا يمكن أن تتكفل بها محكمة مؤهلة للنظر في انتهاكات قوانين وأعراف الحرب"². لكن لا يبدو أن مؤتمر السلام قد اعتمد توصيات لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب وتنفيذ العقوبات، إذ كرس هذا المؤتمر في المادة 127 من معاهدة فرساي للسلام مسؤولية القيصر الألماني غليوم الثاني عن إشعال الحرب.

2- فشل الحلفاء في محاكمة القيصر الألماني غليوم الثاني عن "جريمة العدوان" يتضح من قراءة المادة 227 من اتفاقية فرساي لعام 119 أن الحلفاء لم يكونوا مستعدين لإرساء سابقة بمحاكمة رئيس دولة بسبب جريمة دولية جديدة. وقد كان ذلك واضحا في اختيارهم للكلمات التي استعملوها في صياغة نص هذه المادة والتي لم تشير إلى جريمة دولية محددة ومعروفة ولكنها وصفت مفهوم "جريمة العدوان" على أنها جريمة سياسية³ وأخلاقية تستدعي محاكمة سياسية

¹-Ibid. p. 23.

²-Ibid., p. 21. ; Stefan GASSER, « la guerre d'agression a la lumière des sources du droit international », R.G.D.I.P., 1953, p. 409.

³- محمود شريف بسيوني، المرجع السابق، ص 131.

وأخلاقية وليست قانونية. إذ بالرغم من أن المادة 127 استعملت وصف الجريمة إلا أن ذلك كان من الناحية الأخلاقية، وذلك على أساس أن هذه المادة لم تشير، ولو مرة واحدة، إلى القانون الدولي كمصدر للجريمة بل أشارت، بدلا من ذلك، إلى "مبادئ الأخلاق العالمية" ومن المؤكد أن مفهوم "الأخلاق" هو نقيض لمفهوم "القانون" فإذا كانت جميع القواعد القانونية تتطابق مع المبادئ الأخلاقية فإن الجرائم الواقعة على هذه الأخيرة ليس بالضرورة جرائم قانونية. كما أن المادة المذكورة أشارت إلى أن المحكمة التي ستحاكم القيصر الألماني غليوم الثاني تتبع في حكمها أسمى بواعث السياسة. وهذا اعتراف بالطبيعة الأخلاقية لهذه المحاكمة إذ لا يمكن للسياسة أن تؤدي وظيفة القانون¹.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة الأخلاقية والسياسية لمحاكمة القيصر غليوم الثاني يمكن أن تُستخلص من كون أن المادة 227 كان هدفها التوفيق بين موقفين متعارضين. فالموقف الأول الذي تبنته بريطانيا وفرنسا متمسك بضرورة محاكمة القيصر غليوم الثاني أمام محكمة خاصة، أما الموقف الثاني، الذي تبنته الولايات المتحدة وإيطاليا، فقد تمسك بأن لا توصف الجريمة المسندة إلى غليوم الثاني باعتبارها انتهاك للقانون الجنائي بل بوصفها جريمة عظمى لمبادئ الأخلاق العالمية و قدسية المعاهدات. وهكذا كانت الصياغة الأولية للمادة 227 أكثر وضوحا فقد نصت على أن " الحلفاء والقوى المتحالفة تتهم غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا السابق رسميا ليس لارتكابه جريمة بمفهوم القانون الجنائي بل

¹ -Voir : Vittorio Emanuele ORLANDO, « on the aborted decision to bring the German emperor to trial », J.I.C.J., Vol. 5, 2007, p.1017.

لاقتزافه جريمة عظمى لمبادئ الأخلاق العالمية و قدسية المعاهدات"، غير أن الوزير الأول البريطاني أصر في اجتماع القوى العظمى بتاريخ 1 ماي 1919 على حذف عبارة " ليس لارتكابه جريمة بمفهوم القانون الجنائي" بسبب أنها عبارة سلبية تثير الجدل¹.

وبهذا جاءت الصياغة النهائية للمادة 227 مبتورة من هذه العبارة. كما أن الحلفاء ذاتهم أقروا بالطبيعة الأخلاقية والسياسية لمحاكمة القيصر غليوم الثاني، إذ رد مؤتمر السلام في باريس على احتجاج ألمانيا على نص المادة 227 بالتأكيد على أن اتهام غليوم الثاني " ذات طابع غير قانوني في مضمونه لكن فقط في شكله فاتهام الإمبراطور الأسبق تعد مسألة سياسة دولية سامية"².

يؤكد هذا الرد أن القوى المنتصرة لم تكن نواياها حقيقية في إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة القيصر غليوم الثاني³، واكتفت هذه القوى بمطالبة هولندا، عبر القنوات الدبلوماسية، بإتاحة محاكمة القيصر غليوم الثاني الموجود على إقليمها. غير أن الحكومة الهولندية رفضت هذا المطلب بما أنه مطلب سياسي شكلي وأن دول الحلفاء لن تبذل أي جهود في سبيل تسليم القيصر، وكانت الأسس القانونية التي تم الاستناد عليها لرفض هذا المطلب تتمثل في أن التهمة الموجهة للقيصر لم تكن معروفة في القانون الهولندي كما أنها لم ترد في أي من المعاهدات التي

¹- Voir : Kirsten SELLARS, Op.Cit., p.13.

²- Voir : William A. SCHABAS, « origins of the criminalization of aggression : how crimes against peace became the –supreme international crime-”, in : Mauro POLITI, Giuseppe NESI (S.Dir.), the international criminal court and the crime of aggression, Ashgate, Great Britain, 2004, p.21.

³- Voir : Harry M. RHEA, « the commission on the responsibilities of the authors of the war and on enforcement of penalties and its contribution to international criminal justice after world war II », Criminal Law Forum, 2014, p.19.

كانت هولندا طرفاً فيها¹. وبالرغم من أن هذا الرفض أدى إلى إجهاد محاولة تحميل رئيس دولة مسؤولية شن الحرب، فإن المادة 227 بقدر ما تستهدف القادة السياسيين والعسكريين لشنهم حرب غير مشروعة فهي يمكن أن تعتبر بادرة أولى لنص المادة 6(أ) من النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية لنورمبرغ.

ثانياً: الأساس القانوني لتجريم العدوان في إطار محاكمات نورمبرغ وطوكيو
أرجعت المحكمتين العسكريتين الدوليتين لنورمبرغ وطوكيو تجريم الحرب العدوانية كفعل يرتكبه الفرد إلى الموثائق الدولية المنشأة لها في حد ذاتها(1). وفي الوقت ذاته اعتبرت هاتان المحكمتان أن مسألة التجريم مرتبطة بالقانون الدولي القائم وقت إتيان أعمال الحرب العدوانية وقبل وضع الموثائق المذكورة (2).

1- الموثائق الدولية المنشأة للمحكمتين الدوليتين لنورمبرغ وطوكيو
أساس قانوني لتجريم الحرب العدوانية

فرضت الفظاعات الوحشية التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية الحاجة إلى محاكمات دولية عقب انتصار الحلفاء، وهذا ما أكد عليه إعلان موسكو الخاص بفظاعات ألمانيا الموقع من طرف تشرشل وروزفلت وستالين عام 1943². وذلك من خلال إعطاء الحلفاء إمكانية اتخاذ قرار مشترك لمحاكمة ومعاينة المجرمين الألمان المسؤولين عن جرائم لا تعرف حدود جغرافية معينة، وقد ضمن القاضي الأمريكي (Robert JACKSON) خطة لتجسيد هذا القرار

¹- Voir : William A. SCHABAS, Op.Cit., p.21.

²-Voir : déclaration de Moscou sur les atrocités allemandes du 30 novembre 1943 in : Le statut et le jugement du tribunal de Nuremberg- historique et analyse-, mémorandum du secrétaire général (A/CN.4/5) 3 mars 1949, pp. 95.

في تقريره المرفوع لرئيس الولايات المتحدة بتاريخ 6 جوان 1945¹. ومن بين ما أُقترح في هذه الخطة جعل الحرب العدوانية جريمة خاضعة لاختصاص المحكمة المزمع إنشائها وأن القانون الدولي المعاصر قد ألغى الحجة التي مفاده أن أولئك الذين يحرضون أو يشنون الحرب العدوانية هم منخرطين في أعمال مشروعة². ولقد قُدم هذا المقترح، في سياق تحضير مؤتمر لندن الخاص بالحاكمات العسكرية، إلى القوى الثالثة الأخرى بتاريخ 14 جوان 1945 ثم عرض رسمياً على هذا المؤتمر في 26 جوان 1945، وهو نفس التاريخ الذي قرر فيه المجتمعون في مؤتمر سان فرانسيسكو تضمين ميثاق الأمم المتحدة نصاً يحظر استعمال القوة.

غير أن المندوب الفرنسي (André GROS) تساءل خلال مناقشات مؤتمر لندن الخاص بالحاكمات العسكرية عما إذا كان من المشروع أن ينشأ هذا الأخير قانوناً جديداً يجرم به العدوان، معتبراً أن فرنسا لا تعتبر أن شن الحرب العدوانية جريمة مرتبة للمسؤولية الفردية فهذا لا يتناسب مع القانون القائم. على ذلك، "فالدولة التي سوف تشن في السنوات القادمة حرباً عدوانية ستتحمل مسؤولية جنائية من الناحية الأخلاقية والسياسية وليس على أساس القانون الدولي بوضعه الراهن"³. كما ناقشت الوفود في مؤتمر لندن مسألة ما إذا كان يجب تعريف العدوان، إلا أنها فضلت الإشارة فقط إلى الاتفاقات الدولية السارية

¹- Voir : "report to the president by Mr. justice Jackson , June 6, 1945", in: report of Robert JACKSON, United states representative to the international conference on military trials, U.S. government printing office, Washington, 1949, pp. 42-54.

²- Ibid., p.53.

³- Voir : "minutes of conference session of July 19, 1945". in : Ibid., p. 295.

المفعول التي يمكن أن تكون قد انتهكت من طرف ألمانيا. ووفقا لذلك اقترح الوفد البريطاني إطلاق وصف الجريمة على "السيطرة على الدول الأخرى أو ارتكاب عدوانا ضدها على نحو تدينه وتنبذه (بالخصوص) الاتفاقات والإعلانات التالية..."¹. ولقد تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 31 جويلية 1945 بمقترح لتجريم العدوان تحت مسمى "جريمة الحرب" والتي أدرج فيها التخطيط أو الإعداد أو الشروع أو شن حرب عدوانية أو حرب منتهكة لأي معاهدة دولية بالأخص ميثاق باريس لعام 1928². غير أن بريطانيا نوهت إلى أن المتخصص القانوني الروسي (A. N. TRAININ) تعامل مع العدوان في مؤلف له ليس بوصفه "جريمة حرب" بل بوصفه "جريمة ضد السلام"³. وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاق حول هذا التغيير الطفيف في المصطلحات⁴.

أعتمد مؤتمر لندن الخاص بالمحاكمات العسكرية، في آخر المطاف، الصياغة النهائية للحكم المتعلق بتجريم العدوان، فبعد أن نصت المادة الأولى من اتفاق لندن المبرم في 8 أوت عام 1945 على إنشاء محكمة دولية عسكرية مختصة بمحاكمة كبار مجرمي الحرب عن جرائم لا تعرف حدود جغرافية محددة، أحالت إلى النظام الأساسي لهذه المحكمة لتحديد اختصاص هذه الأخيرة. وبالرجوع إلى المادة 6(1) من هذا النظام نجد أنها خولت محكمة

¹-Voir: proposed revision of definition of crimes(article 6), submitted by British delegation, July 20, 1945, in Report of Robert JACKSON, United states representative to the international conference on military trials, Op.Cit., p.312.

²-Voir : « revision of definition of –crimes- submitted by American delegation, July 31, 1945, in: Ibid., p. 395.

³-Voir : « minute of conference session of august 2, 1945 », in : Ibid., pp. 416, 417.

⁴- Voir : William A. SCHABAS, Op.Cit., p. 28.

نورمبرغ، في جملة أمور، صلاحية محاكمة ومعاقبة الأشخاص الذين ارتكبوا أثناء عملهم من أجل مصالح بلدان المحور الأوروبي، جرائم ضد السلام بما فيها "التخطيط لحرب عدوانية أو الإعداد لها أو الشروع فيها أو شنّها، أو شن حرب انتهاكا للمعاهدات أو الاتفاقات أو الضمانات الدولية أو الاشتراك في خطة أو مؤامرة مشتركة لتحقيق أي من الأعمال المذكورة". في نفس السياق، خُوت المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في طوكيو بمقتضى المادة 05 من نظامها الأساسي اختصاص النظر في الجرائم ضد السلام.

بالتالي، يعد اتفاق لندن لعام 1945 والنظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ أساسان قانونيان تستند عليهما هذه الأخيرة في محاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم ضد السلام. وقد أكدت محكمة نورمبرغ بأن اختصاصها "محدد في الاتفاق المبرم في 8 أوت 1945 والنظام الأساسي الملحق به، فالجرائم الخاضعة لاختصاصها والمرتبة للمسؤولية الفردية منصوص عليها في المادة 6. ويعتبر القانون الذي تضمنه النظام الأساسي قانونا حاسم وملزما للمحكمة"¹. كما قضت "بأن النظام الأساسي أضفى الطابع الجنائي على تصميم وتنفيذ حرب عدوانية أو حرب تنطوي على انتهاك للمعاهدات الدولية، وبالتالي فإنه ليس من الضروري إطلاقا البحث عما إذا كانت الحرب العدوانية، والى أي مدى، ذات طابع جنائي قبل اتفاق لندن"².

¹-Voir : procès des grands criminels de guerre devant le tribunal militaire international, Nuremberg, 14 novembre 1945- 1^{er} octobre 1946, texte officiel, édité à Nuremberg, Allemagne, p. 122.

² -Ibid., p. 122.

بالإضافة إلى ذلك، رفضت محكمة نورمبرغ الحجة التي مفادها أن ميثاق نورمبرغ متعارض مع قواعد القانون الدولي القائم. إذ اعتبرت أن صياغة هذا الميثاق يستند على السلطة التشريعية السيادية التي مارستها الدول التي استسلم لها "الرايخ الألماني" بدون شروط، وأن العالم المتحضر أقر لهذه الدول الحق في سن القانون في الأراضي المحتلة. كما أكدت أن ميثاق نورمبرغ لا يشكل ممارسة تعسفية للسلطة من طرف أمم منتصرة بل هو يعبر عن القانون الدولي القائم ويساهم من خلال ذلك في تطوير هذا القانون. كما أن القوى الموقعة على ميثاق نورمبرغ أنشئت بقرار مشترك محكمة نورمبرغ ووضعت القانون الذي تطبقه وقواعد الإجراءات الملائمة، وذلك وفقا لحق كل دولة على حدا في محاكمة ومعاينة منتهكي القانون¹.

على ذلك، يتضح أن محكمة نورمبرغ وجدت بأن ميثاق نورمبرغ يقوم على أساسين في القانون الدولي، فالأساس الأول يتمثل في أن وضع هذا الميثاق تعد ممارسة من طرف الدول المنتصرة لصلاحيات مفروضة عليها وفقا لقواعد القانون الدولي. أما الأساس الثاني فيتمثل في أن ميثاق نورمبرغ يتطابق ماديا مع قانون الشعوب فهو يشكل تعبيراً عن القانون الدولي القائم قبل وضعه. وهكذا وسعت محكمة نورمبرغ إلى حد كبير من نطاق نظامها الأساسي، بما أن هذه الأخيرة أكدت على صلاحية هذا النظام ليس كقانون مطبق على حالات معينة والتي أنشئت من أجلها هذه المحكمة فحسب، بل أيضا كتعبير ذات حجية عن قواعد القانون الدولي العامة².

¹ -Ibid.

²-Voir : le statut et le jugement du tribunal de Nuremberg, Op.Cit., pp. 40, 41.

2- الجريمة المخلة بالسلم جريمة مرتبطة بالقانون الدولي القائم وقت ارتكابها أظهرت الأعمال التحضيرية للنظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ تردد المفاوضين حول مسألة وجود تجريم للعدوان في القانون الدولي الوضعي. وقد اكتست هذه المسألة أهمية كبيرة في سياق محاكمات نورمبرغ وطوكيو، إذ بلورت هيئة الدفاع أمام محكمة نورمبرغ حجة مثيرة للاهتمام تتمثل في أن القانون الدولي لم يحظر الحرب وأن تجريم العدوان يشكل تطبيق للقانون بأثر رجعي¹. وقد انتقد الدفاع جريمة الحرب العدوانية عبر التشكيك، بشكل عام، في وجود قاعدة للقانون الدولي تحظر اللجوء إلى الحرب وذلك بحجة أن نظام الأمن الجماعي الذي أقامه عهد عصبة الأمم قد انهار في عام 1939 وهذا ما يعتبر عودة إلى مفهوم الحق في اللجوء إلى الحرب (jus ad bellum) الذي يعكس نظام دولي فوضوي أين يعد استعمال القوة كجزء من السياسة الخارجية أمراً مقبولاً². وقد عارض الدفاع أن يكون عهد عصبة الأمم قد تضمن قاعدة عامة لحظر اللجوء إلى الحرب وذلك بالتأكيد على أن " الحرب لم تحظر على أعضاء عصبة الأمم ذاتهم إلا في حالات خاصة فهي تبقى الوسيلة العادية لتسوية النزاعات"³.

¹ -Voir : Quincy WRIGHT, « the Law of the Nuremberg trial », A.J.I.L., Vol. 41, N° 1, 1947, p.44.

²-Voir : Gerhard KEMP, individual criminal liability for the international crime of aggression, dissertation presented for the degree of doctor of law Stellenbosch University, March 2008, p. 12.

³-Cité in : Rafaëlle MAISON, la responsabilité individuelle pour crime d'Etat en droit international public : de la sanction pénale des individus par les juridictions internationales, thèse de doctorat, université panthéon-Assas(Paris II), 17 janvier 2000, p. 38.

كما أنه بالرغم من أن هيئة الدفاع اعتبر أن ميثاق باريس لعام 1928 هي الوثيقة الوحيدة التي تحظر اللجوء إلى الحرب، إلا أنه وجد في هذا الميثاق عدة عيوب. إذ أن هذا الأخير لم يضع الآليات التي تسمح بتحديد حقيقة الانتهاك الذي يقع عليه وذلك عبر قرار موضوعي. وتكمن أهمية هذا العيب في أن بعض الدول أبدت تحفظات على الميثاق أكدت من خلالها اختصاصها السيادي في اللجوء إلى الحرب ليس من أجل الدفاع عن النفس فحسب، بل أيضا للحفاظ على مصالح جوهرية. على ذلك، اعتبر الدفاع أن تبني ميثاق باريس لم يحمل معه تغييرا للقواعد الدولية الخاصة باللجوء إلى القوة وهذا ما يفسر تواصل الأخذ بالآليات الكلاسيكية للقانون الدولي.

وهكذا خلص الأستاذ (Hermann JAHREISS)، المتحدث باسم هيئة الدفاع، إلى ملاحظة أن واقع الحياة الدولية لم يعرف قبل عام 1939 أي تنظيم قانوني دولي فعال متعلق بالحرب المحظورة، وقد كان قادة الدول والشعوب على علم كامل بعدم وجود مثل هذا التنظيم القانوني العام. بالتالي، أكد الدفاع أن ألمانيا لم تنتهك إلا اتفاقيات خاصة متعلقة بالامتناع عن العدوان وهذا الانتهاك يرتب فقط مسؤولية الدولة الألمانية وفقا للقانون الدولي الكلاسيكي¹.

رفضت محكمة نورمبرغ الحجج المذكورة عبر التأكيد على أن القانون الدولي القائم قبل الحرب العالمية الثانية كان ينظم اللجوء إلى الحرب، واستندت في ذلك على ميثاق باريس لعام 1928 الذي رتب وفقا للمحكمة نتيجة قانونية تتمثل في أن المنظمين إليه عدلوا، من دون شروط، عن اللجوء إلى الحرب في المستقبل

¹-Op. Cit., pp. 38, 39. Voir : Rafaëlle MAISON,

كوسيلة لسياساتهم. فالعدول العلني عن الحرب باعتبارها أداة للسياسة الوطنية يستتبع في نظر المحكمة أن الحرب تعد وفقا للقانون الدولي عملا غير مشروعاً¹. ويلاحظ أن المحكمة استندت على ميثاق باريس للتأكيد أيضا على الطابع الجنائي للحرب العدوانية، فقد قضت أن "من يخططون للحرب ويشونها، مع كل ما يقترن بها من نتائج حتمية رهيبة، يرتكبون جريمة بقيامهم بذلك"². غير أنه يمكن أن يُنتقد هذا التوجه على أساس أن ميثاق باريس لم يكيف صراحة الحروب العدوانية باعتبارها جرائم. كما أنه لم يقيم محاكم تختص بمحاكمة من يقومون بشن هذه الحروب³.

في هذا السياق، لم تفوت محكمة نورمبرغ فرصة التصدي لهذه المسألة فلقد أكدت أن الصلة بين التزام الدول بعدم اللجوء إلى الحرب العدوانية وفقا لميثاق باريس والمسؤولية الجنائية للأفراد الذين ساهموا في انتهاك هذا الالتزام، تجد تفسيراً لها في اتفاقية لاهاي لعام 1907 والتي حظرت استعمال بعض الأساليب في إدارة الحرب على غرار المعاملة اللانسانية للأسرى وممارسات أخرى من نفس النوع. فبالرغم من أن إضفاء الطابع الغير مشروع على هذه الأساليب كان في مرحلة سابقة على وضع اتفاقية لاهاي لعام 1907، إلا أن وصف هذه الأساليب بالجرائم المستوجبة للعقاب اقترن بوضع هذه الاتفاقية ولو أن هذه الأخيرة لم تطلق الوصف الجنائي على الأساليب المذكورة، فلم تنص على عقوبات و محاكم تختص بمحاكمة ومعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات. إذ أشارت

¹ -Voir : procès des grands criminels de guerre..., Op.Cit., p. 123.

² - Ibid., p.123.

³: requête collective présenté par la défense le 19 novembre 1945, in : Ibid., p.76.

محكمة نورمبرغ إلى أنه "جرى منذ عدة سنوات أن المحاكم العسكرية حاكمت وعاقبت منتهكي قواعد الحرب على الأرض الواردة في اتفاقية لاهاي"¹.

على ذلك، لاحظت محكمة نورمبرغ بأن القيام بتأويل ميثاق باريس مرهون بحقيقة أن قواعد القانون الدولي ليس صنيعة جهاز تشريعي مشترك للدول بل هي ناشئة عن اتفاقيات دولية كميثاق باريس والتي تضع مبادئ عامة للقانون، وأن هذا الأخير لا يتسم بالجمود فهو يتكيف باستمرار مع حاجات العالم المتغيرة. هكذا استخلصت المحكمة أن الاتفاقيات الدولية غالباً ما تعبر وتحدد مبادئ القانون القائمة قبل إبرامها². وعلى هذا الأساس نظرت محكمة نورمبرغ في السوابق الدولية التي تؤيد اعتبار ميثاق باريس كأساس قانوني لتجريم الحرب العدوانية. في هذا الصدد أشارت هذه المحكمة إلى نصوص دولية أدانت الحرب العدوانية باعتبارها جريمة دولية وتتمثل في المادة 227 من معاهدة فرساي عام 1919، مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة لعام 1923، ديباجة بروتوكول عصبة الأمم لعام 1924 للتسوية السلمية للمنازعات الدولية، ديباجة الإعلان الخاص بالحرب العدوانية الذي اعتمده جمعية عصبة الأمم بالإجماع في عام 1927، والقرار المعتمد بإجماع 21 دولة في مؤتمر البلدان الأمريكية في 1928³. ويلاحظ أن الضعف القانوني للنصوص المذكورة، باستثناء معاهدة

¹-Voir : procès des grands criminels de guerre, Op.Cit., p. 124.

²-Ibid.

³- Voir : procès des grands criminels de guerre, Op.Cit., pp. 124,125.

فرساي¹، لم يمنح محكمة نورمبرغ من اعتبارها دليلاً على وجود نية للمجتمع الدولي لإدانة الحرب العدوانية بوصفها جريمة دولية وعاملاً حاسماً في ظهور قاعدة عرفية لتجريم الحرب العدوانية التي تأكدت بوضع ميثاق باريس لعام 1928². وهكذا قضت محكمة نورمبرغ بأن النصوص المذكورة تعد دلالات فكرية مدعمة لتأكيد ميثاق باريس على أن الحرب العدوانية تعد عملاً غير مشروع ومجرم وأن الإدانة التي يقتضيها الضمير العالمي للحرب العدوانية وُجد لها تجسيدا في النصوص المذكورة³.

ثالثاً: تجريم العدوان في نظام روما الأساسي: من نص مفقود للقيمة الفعلية إلى التوجه نحو التكريس الحقيقي

نجحت الوفود المشاركة في مؤتمر روما المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية بإدراج جريمة العدوان ضمن جرائم القانون الدولي الأكثر خطورة المقررة في نظام روما الأساسي(1)، كما فسحت المجال لمناقشات لاحقة سمحت بوضع الأحكام اللازمة لتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن الجريمة(2).

1- إدراج جريمة العدوان في نظام روما الأساسي حل توافقي مفقود للقيمة الفعلية

يتجلى هذا الضعف في أن معاهدة المساعدة المتبادلة لعام 1923 و البروتوكول الخاص بالتسوية - السلمية للمنازعات الدولية لعام 1924 نصان لم تدخلا حيز التنفيذ، وأن الإعلان الخاص بالحرب العدوانية لعام 1927 والقرار المعتمد من طرف مؤتمر البلدان الأمريكية لعام 1928 لائحتين صادرتين عن منظمة إقليمية. راجع: Eric DAVID, éléments de droit international pénal international et européen, bruylant, 2009, p. 1091.

²- Voir : Rafaëlle MAISON, Op.Cit., p. 40.

³- Voir : procès des grands criminels de guerre..., Op.Cit., p. 125.

أثار إدراج جريمة العدوان ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية خلافاً حاداً بين الوفود المشاركة في مؤتمر روما التأسيسي (أ) انتهى بالتوصل إلى حد أدنى من التوافق بين هذه الوفود (ب).

أ- إدراج جريمة العدوان في نظام روما الأساسي مسألة خلافية بين الوفود المشاركة في مؤتمر روما التأسيسي:

لم تحظى مسألة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جريمة العدوان بإجماع الوفود المشاركة في مؤتمر روما التأسيسي، بل أنها أثارت جدلاً ونقاشاً قانونياً وسياسياً واسع النطاق¹، سواء خلال مؤتمر روما التأسيسي أو في المرحلة التي سبقتة. إذ عارضت بعض الدول إدراج جريمة العدوان ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية وذلك بالتذرع بعراقيل شتى قانونية وسياسية. فعلى سبيل المثال، بررت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة هذه الدول المعارضة² رفضها لإدراج جريمة العدوان ضمن اختصاص المحكمة بالتأكيد على أن هذه الجريمة "تثير مشكلة التعريف ومشكلة دور مجلس الأمن، وأنها متشككة فيما إذا كانت المؤتمر سوف يستطيع أن يعتمد تعريفاً مرضياً من أجل إقرار المسؤولية الجنائية الدولية قبل الغير، وأن قرار الجمعية العامة رقم 3314 (د-29) لا يحاول تعريف العدوان كجريمة فردية وما فعله هو مجرد تكرار

¹ - إبراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 953.

² - راجع: محمد عزيز شكري، العدوان في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الدولية حول المحكمة الدولية (الطموح- الواقع- وأفاق المستقبل) المعقودة بين 10-11 يناير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007، ص 3.

صيغة ميثاق نورمبرغ¹.

كما استندت دول معارضة أخرى² على نفس التبريرات والمتمثلة في عدم وجود اتفاق حول تعريف العدوان وتحديد دور مجلس الأمن وكذلك في أن العدوان جريمة ترتكبها الدول لا الأفراد فضلا عن عدم وجود سوابق دولية بشأن المسؤولية الجنائية الفردية عن الأفعال العدوانية³. وقد أظهرت باكستان هذه العراقيل من خلال تبريرها لموقفها الراض لإدراج العدوان في النظام الأساسي، إذ أكد مندوبها أثناء مؤتمر روما التأسيسي على أن بلاده توافق على " أن تدرج في النظام الأساسي أشنع الجرائم محل الاهتمام الدولي". بيد أنها تعارض " إدراج العدوان بسبب طبيعته الخلاقية الجدلية فتعريف العدوان الذي اعتمده الجمعية العامة في سنة 1974 يعتبره كثير من الدول، بما في ذلك باكستان، ذا طابع غير ملزم، وهو سياسي أكثر من كونه قانونيا". كما أنه " من المعهود أن العدوان يعتبر جريمة ترتكبها الدول، في حين يحبذ باكستان مبدأ أن يقتصر اختصاص المحكمة فقط على الجرائم التي يرتكبها أفراد. وهذا يثير المشكلة المعقدة بخصوص كيف أن يحاكم فرد ويعاقب على جريمة العدوان، ما لم يكن مجلس الأمن قد قرر وجود العدوان، وأنه جرى التعرف آنذاك على المسؤولين عن

¹ - راجع: المحضر الموجز للجلسة السادسة للجنة الجامعة، الوثيقة رقم: (A/CONF.183/C.1/SR.)

(6)، ص 16.

² - فمثلا، وعلى خلاف الأغلبية شبه المطلقة للدول العربية المساندة لوجوب إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي، رفضت المغرب إدراج هذه الجريمة في قائمة الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بحجة أنها تطرح صعوبة إيجاد تعريف دقيق لها ودور لمجلس الأمن. راجع: نفس المرجع، ص 10. راجع أيضا مواقف كل من البرازيل (ص 22)، المكسيك (ص 10)، وتركيا (ص 22).

³ - إبراهيم الدراجي، المرجع السابق، ص 960.

العدوان. وفي معظم الحالات يكون أولئك الأشخاص الموجودون في السلطة هم المتهمين وهذا شيء يهدد مفهوم سيادة الدول¹.

بدا واضحا أثناء مؤتمر روما التأسيسي أن أغلبية الدول كانت تعارض الاتجاه الرفض لإدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي على أساس أن إدراج جريمة العدوان في قائمة الجرائم التي تختص فيها المحكمة الجنائية الدولية يعد أمرا منطقيا وضروريا. وذلك بالنظر إلى لكونها جريمة عظمى ترتبط بها الجرائم الأخرى للقانون الدولي الأكثر خطورة. إذ أكدت اليونان تمسكها، باستمرار، بوجوب إدخال جريمة العدوان في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بحجة أنه "من غير المنطقي تجاهل العدوان والتركيز على آثاره الفرعية-جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية"².

أما مندوب بلجيكا فقد "تساءل عن المنطق وراء ملاحقة جرائم الحرب قضائيا إذا كانت جريمة العدوان باعتبارها "الجريمة الأولى التي تفتتح كل النزاع المسلح لا تلاحق قضائيا بالمحاكمة عليها"³. كما اعتبرت سريلانكا أن تجاهل العدوان في النظام الأساسي يعد أمرا غير واقعي إذ أنه "كثيرا ما كان السبب الأصلي لكثير من الجرائم الأخرى والاعتداءات التي تقع على الإنسان". وبدورها أبرزت روسيا الأهمية الخاصة التي يكتسبها إدراج العدوان في النظام الأساسي واعتبرت "أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية كثيرا ما ترتكب كجزء من حروب العدوان"⁴.

¹- راجع: المحضر الموجز للجلسة السادسة للجنة الجامعة، المرجع السابق، ص 8.

²- نفس المرجع، ص 12.

³- نفس المرجع، ص 11.

⁴- نفس المرجع، ص 17.

بالإضافة إلى ذلك، أكدت بعض الوفود خلال المفاوضات الممهدة لمؤتمر روما التأسيسي على أن عدم إدراج جريمة العدوان في اختصاص المحكمة من شأنه أن يشكل تراجعاً عن مكتسبات بعض النصوص الدولية على غرار ميثاق نورمبرغ لعام 1945، ومبادئ نورمبرغ التي وضعتها لجنة القانون الدولي سنة 1955، ومشروع النظام الأساسي الذي وضعته لجنة القانون الدولي سنة 1994 ومشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها الذي وضعته لجنة القانون الدولي سنة 1996¹. كما أنه سيوجد رادعا ويمنع إفلات المسؤولين من العقاب بتوفير محفل لمحاكمتهم².

بالرغم من مساندة بعض الوفود في مؤتمر روما التأسيسي لإدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي إلا أنها اشترطت أن يتم التوصل إلى اتفاق عام حول تعريف جريمة العدوان و إيجاد توازن مناسب بين سلطات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً للمادتين 24 و 39 من الميثاق و اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر هذه الجريمة. في هذا السياق، أشارت بريطانيا إلى أن تأييدها لإدراج العدوان في النظام الأساسي مرهون بوضع تعريف واف لهذه الجريمة وإيجاد صلة مناسبة مع مجلس الأمن³.

¹ - راجع الاقتراح المقدم من ألمانيا بشأن تعريف جريمة العدوان في اجتماعات اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية في: مجموعات اقتراحات بشأن جريمة العدوان مقدمة في اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية (1996)، ومؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية (1998)، واللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية (1999)، الوثيقة رقم (PCNICC/1999/INF/2)، ص 4.

² - تقرير اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية، المرجع السابق، ص 18.

³ - راجع في هذا: المحضر الموجز للجلسة السادسة للجنة الجامعة، المرجع السابق، ص 13، 18، 19.

ب- إدراج جريمة العدوان في نظام روما الأساسي تسوية تفتقر للقيمة الفعلية: بالرغم من أن إدراج جريمة العدوان ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية عرف تأييدا واسعا من أغلبية الدول المشاركة في مؤتمر روما التأسيسي، فإن معارضة بعض الدول لهذا المسعى حال دون التوصل إلى اتفاق على أي نتيجة حاسمة حول هذه المسألة وهو "ما كان يعني إسقاط جريمة العدوان عمليا من مشروع النظام الأساسي"¹. وهكذا اقترح مكتب مؤتمر روما التأسيسي، قبيل اختتام المؤتمر، أن يكون اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مختصرا على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وأن ينعكس الاهتمام بمعالجة جريمة العدوان بطريقة أخرى²، ما كان يعني انتصارا للاتجاه الرفض لتجريم العدوان في النظام الأساسي. غير أن هذا المقترح لقي معارضة شديدة من العديد من الوفود المشاركة في المؤتمر وصلت إلى حد تهديد بعض الدول بعدم الموافقة على النظام الأساسي في حال خلوه من جريمة العدوان³. على ذلك، كان لزاما إعادة النظر في اقتراح مكتب المؤتمر على نحو يوفق بين مواقف الدول المتعارضة بشأن مسألة إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي.

في هذا السياق، تقدمت حركة بلدان عدم الانحياز باقتراح لوضع إطار قانوني لجريمة العدوان يمكن أن يعتمد كجزء من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد تمثل هذا الاقتراح في تجريم العدوان في النظام الأساسي

¹ - إبراهيم الدراجي، المرجع السابق، ص 974.

² - راجع اقتراح المكتب في الوثيقة رقم: (A/CONF.183/C.1/L.59) راجع أيضا: المحضر الموجز للجلسة الثالثة والثلاثين للجنة الجامعة، الوثيقة رقم: (A/CONF/183/C.1/SR.33.Arabic)، ص 2، 4.

³ - راجع في هذا المعنى: محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 5.

وترك مسألة تعريفه وشروط ممارسة المحكمة الجنائية لاختصاصها بنظر هذه الجريمة لمناقشات مستقبلية¹. وتظهر أهمية هذا الاقتراح في كونه يشكل أساسا مقبولا للتوصل إلى تسوية يمكن أن تستجيب لمواقف الدول المتعارضة بخصوص إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي. وذلك بدليل أن رئيس مكتب مؤتمر روما التأسيسي (Philippe KIRSH) عرض في ساعات قليلة من اختتام المؤتمر حلا توفيقيا أُعيد بموجبه إدراج جريمة العدوان ضمن الاختصاص المادي للمحكمة الجنائية الدولية لكن بتأجيل تعريف جريمة العدوان و شروط ممارسة المحكمة لاختصاصها بنظر هذه الجريمة إلى مؤتمر استعراضي لاحق². وقد أُخذ بهذا الحل في الصياغة النهائية للمادة 05 من نظام روما الأساسي وهذا ما يعني أن الوفود المشاركة في مؤتمر روما التأسيسي قد نجحت في التوافق حول تحويل المحكمة الجنائية الدولية اختصاص النظر في جريمة العدوان، إذ كان منافيا للمنطق إنشاء محكمة جنائية دولية غير مختصة بالنظر في جريمة وصفتها محكمة نورمبرغ بالجريمة الأكثر خطورة من بين الجرائم الدولية الأخرى. غير أن التوافق المذكور يفقر للقيمة الفعلية بما أن الاختصاص الفعلي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان متوقف، وفقا للمادة 5(2) من نظام روما الأساسي، على وضع تعريف لجريمة العدوان والشروط التي بموجبها تمارس المحكمة اختصاصها بشأن هذه الجريمة. وذلك وفقا للمادتين 121 و 123 من نظام روما الأساسي وعلى نحو متسق مع الأحكام ذات الصلة من

¹- Voir : Gerhard KEMP, Op. Cit., p. 276.

²- Voir : Noah WEISBORD, « prosecuting aggression », Harvard International Law Journal, Vol. 49, 2008, p. 171.

ميثاق الأمم المتحدة. ويكمن سبب وضع هذا الحكم في استرضاء الدول المترددة بشأن تخويل محكمة دولية اختصاص النظر في جريمة العدوان المثيرة للجدل. كما أنه يعبر، بمفهوم المخالفة، عن وجود توافق عام حول الفكرة التي مفادها أن القانون الدولي الوضعي لا يعرف بشكل كاف و عملي العدوان كجريمة مرتكبة من طرف الفرد أو على الأقل فهو لا يعرف هذه الجريمة على نحو متسق مع مبدأ الشرعية الجزائية. بالرغم من ذلك، فإن المادة 5(1)(د) من نظام روما الأساسي تعد مكسبا من حيث أنها حسمت مسألة تكييف العدوان كأخطر الجرائم التي تمس المجتمع الدولي ككل. فالعدوان أصبح يدخل بحكم خطورته في النواة الصلبة للجرائم التي تختص فيها المحكمة الجنائية الدولية. على ذلك، يمكن القول أن نظام روما الأساسي قد وضع المفاوضات أمام حتمية النجاح في مهمة وضع تعريف مناسب لجريمة العدوان وذلك من أجل السماح للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس فعليا اختصاصها على هذه الجريمة¹.

2- نحو التكريس الحقيقي لجريمة العدوان في نظام روما الأساسي

ركزت المحادثات التي تلت مؤتمر روما التأسيسي على البحث عن تعريف مناسب لجريمة العدوان(أ) وقد أفضت إلى عقد مؤتمر كمبالا الاستعراضي(ب).
أ- محادثات ما بعد مؤتمر روما التأسيسي حول جريمة العدوان تمهيداً لمؤتمر كمبالا الاستعراضي

بدأت عملية البحث عن تعريف مناسب للعدوان بمجرد تبني نظام روما

¹- Giuseppe Mauro POLITI, Voir : Luigi CONDORELLI, « conclusions générales », in : NESI (S. Dir.), Op.Cit., pp. 152, 153.

الأساسي عن طريق تكليف اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية بإعداد مقترحات من أجل وضع حكم بشأن العدوان يشمل تعريف وأركان جريمة العدوان والشروط التي تمارس بموجبها المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة، وذلك بغرض تقديمها إلى جمعية الدول الأطراف في مؤتمر استعراضي للتوصل إلى نص مقبول لإدراجه في نظام روما الأساسي¹.

على هذا الأساس، عملت اللجنة التحضيرية على دراسة موضوع جريمة العدوان خلال دوراتها التي عقدتها بداية من عام 1999 إلى عام 2002. وبالرغم من أن مجموعة من الدول، في مقدمتها الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وبعض من الدول العربية، قد أصرت على إدراج جريمة العدوان في جدول أعمال الدورة الأولى للجنة إلا أن هذه الأخيرة لم تستجب لهذه المطالب وقررت التركيز على موضوعين فقط هما قواعد الأصول الإجرائية والإثبات وتعريف أركان الجرائم². وذلك على أساس أن اللجنة مقيدة في معالجتها لهذين الموضوعين بمدة زمنية محددة بسبب أن القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات هي ترتيبات عملية ضرورية لدخول المحكمة الجنائية الدولية مرحلة العمل³. إضافة إلى تعنت بعض الدول التي لا ترغب بالفعل تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة مرتكبي جريمة العدوان⁴. غير أن دول حركة عدم الانحياز

¹ -Voir : Acte final de la conférence diplomatique de plénipotentiaires des Nations Unies sur la création d'une cour pénale internationale, 17 juillet 1998, annexe I, résolution F, A/CONF.183/10, p. 9.

² - راجع: إبراهيم الدراجي، المرجع السابق، ص 990.

³ -Voir: Acte final de la conférence diplomatique..., Op.Cit., p. 9.

⁴ - إبراهيم الدراجي، المرجع السابق، ص 990.

والدول العربية عملت على إدراج موضوع جريمة العدوان في جدول أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

ظهرت خلال الاجتماعات الأولى للجنة التحضيرية ثلاث توجهات حول مسألة تعريف جريمة العدوان وشروط ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها بنظر هذه الجريمة. ويتمثل التوجه الأول في المقترح الذي تقدمت به دول حركة عدم الانحياز والدول العربية على شكل نص موحد للمقترحات التي قدمت قبل و خلال مؤتمر روما التأسيسي وفي الفترة التي تلتها. وقد عكس هذا المقترح نهج واسع جدا لجريمة العدوان كما أنه اعتمد قرار الجمعية العامة رقم 3314 لعام 1974 كنص مرجعي في تعريف العدوان. أما التوجه الثاني فقد تمثل في مقترح تقدمت به روسيا وتضمن تعريف موجز وعام للعدوان إذ جاء فيه أنه " لأغراض هذا النظام الأساسي، ورهنا بأن يقرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسبقا أن الدولة المعنية قامت بعمل عدواني، فإن جريمة العدوان تعني أيًا من الأفعال التالية: التخطيط لحرب عدوانية، أو التحضير لها، أو بدئها أو شنها"¹. أما التوجه الثالث فعكسه مقترح تقدمت به ألمانيا والذي تبنى مفهوما ضيقا للعدوان وأخذ بعنصر الاحتلال أو الضم لإقليم الدولة المعتدى عليها كمعيار أساسي في تجريم الهجوم المسلح من جانب الدولة المعتدية على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المعتدى عليها². وعلى ذلك فإن المقترح الألماني تخلى عن الأخذ بالقائمة التوضيحية التي تضمنها قرار الجمعية العامة

¹ - اقتراح مقدم من الإتحاد الروسي، الوثيقة رقم: (PCNICC/1999/DP.12).

² - راجع: اقتراح مقدم من ألمانيا، الوثيقة رقم: (PCNICC/1999/DP.13).

أنشئت اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة فريق عمل معني بجريمة العدوان لإعطاء المزيد من الاهتمام لموضوع جريمة العدوان. وبالرغم من ذلك فإن اللجنة لم تتوصل إلى تحقيق تقدم كبير بخصوص هذا الموضوع. بالتالي، لم تتمكن من تقديم مقترح كامل إلى جمعية الدول الأطراف كما كان منتظرا منها. غير أن جهود اللجنة أسفرت عن ورقة مناقشة مقترحة من منسق فريق العمل المعني بجريمة العدوان² والتي تضمنت مختلف وجهات النظر الرئيسية حول موضوع جريمة العدوان. كما أنها كشفت عن ثلاث مسائل جوهرية سوف تستدعي من الدول التفاوض حولها وحلها من أجل أن تكون جريمة العدوان متكاملة ومتماسكة من الناحية المفاهيمية. إذ يتطلب هذا الأمر وضع وصف دقيق للأعمال العدوانية التي ترتكبها الدولة لإنهاء النقاش التاريخي الدائر حول ما يشكل حربا غير مشروعة أو غير عادلة. كما أنه يتوجب ربط المساهمة الفردية في ارتكاب جريمة العدوان مع العمل العدواني للدولة وأن يقتصر نطاق المسؤولية عن هذه المساهمة على فئة محددة من الأشخاص. أخيرا، فإن وضع حكم متعلق بجريمة العدوان يستدعي التوفيق بين المحكمة الجنائية الدولية و التنظيم الدولي القائم الخاص باستعمال القوة بين الدول وذلك سواء بإعطاء مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية دورا بشأن جريمة العدوان³.

قررت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، بناء على اقتراح

¹ - Voir : Gerhad KEMP, Op.Cit., pp. 282, 283.

² - راجع الوثيقة رقم: (PCNICC/2002/WGCA/RT.1/REV.2).

³ - Voir : Noah WEISBORD, Op.Cit., P. 175.

اللجنة التحضيرية¹، إنشاء فريق عمل خاص معني بجريمة العدوان من أجل مواصلة العمل المتعلق بجريمة العدوان². وقد استهل هذا الأخير محادثاته بالاعتماد على ورقة المناقشة المقترحة من اللجنة التحضيرية في نهاية أعمالها، وعمل على دراسة موضوع جريمة العدوان من خلال دوراته الرسمية بداية من 2003 إلى 2009. بالإضافة إلى ذلك، فقد نجح وفد ليختشتاين في خلق انطباع على أنه بالرغم من العقوبات الكثيرة التي تواجه فريق العمل الخاص إلا أن الفرصة متاحة لهذا الأخير من أجل تحقيق أهدافه. وهكذا تم اتخاذ قرار موفق بإنجاز جزء كبير من عمل الفريق في اجتماعات غير رسمي استضافها معهد ليختشتاين لتقرير المصير بجامعة برينستون الأمريكية. وقد كانت هذه الاجتماعات، التي سميت "بمسار برينستون" (Princeton process)، شاملة مما سمح لممثلي الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي وخبراء المنظمات غير الحكومية المعنية بأن يشاركوا بشكل فعال في المناقشات. كما أنها تميزت بواقعية كبيرة وذلك بتركيزها على المسائل القانونية والتقنية. فبالرغم من أن المسألة السياسية البارزة الخاصة بالدور المحتمل لمجلس الأمن لم يتم إغفالها، إلا أنه تم تخصيص وقتا قصيرا لإعادة النظر في المواقف المتباينة والثابتة بخصوص هذه المسألة. إذ كان تركيز الفريق العامل يتمحور حول تقريب الرؤى

¹ - راجع: تقرير اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، مقترحات لوضع أحكام بشأن جريمة العدوان، الجزء الثاني، الوثيقة رقم: (PCNICC/2002/2/Add.2)، ص 2.

² - أنشأت جمعية الدول الأطراف هذا الفريق في دورتها الأولى المنعقدة في سبتمبر 2002 بموجب القرار رقم (ICC-ASP/1/RES.1) وقد كانت العضوية في الفريق مفتوحة على قدم المساواة لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو لأعضاء الوكالات المتخصصة أو للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المتباينة المتعلقة بالنقاط السياسية الأقل إثارة للحساسية¹.

استفاد مؤتمر كمبالا الاستعراضي، بقدر كبير، من روح العمل الجماعي الذي عززه "مسار برينستون"، ومن المستوى الرفيع للخبرة التي قدمتها الكثير من الوفود خلال أعمال الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، والتي توجت في الأخير بتقديم مقترحات بشأن جريمة العدوان لجمعية الدول الأطراف². وتعد هذه المقترحات نقطة تحول كبيرة في المفاوضات الخاصة بجريمة العدوان وهذا يعود بشكل أساسي إلى أن المقترحات المذكورة تضمنت مشروع تعريف لجريمة العدوان خلى من أية أقواس ومن أية إشارة صريحة أخرى لتحفظات من جانب الوفود المشاركة في أعمال فريق العمل الخاص المعني بجريمة العدوان. وهكذا فقد مهدت هذه الأخيرة الطريق أمام التسوية التي تم التوصل إليها في مؤتمر كمبالا الاستعراضي.

ب- مؤتمر كمبالا الاستعراضي خطوة حقيقية ممهدة لتفعيل تجريم العدوان في نظام روما الأساسي

عكست المقترحات التي تقدم بها الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، في تقريره لعام 2009، تقدما كبيرا أتاح فرصة عقد أول مؤتمر استعراضي لنظام روما التأسيسي. وذلك بالرغم من أن الشكوك بقيت سائدة

¹ -Voir : Claus KREB, Leonie Von HOLTZENDORT, « le compromis de Kampala sur le crime d'agression », African Journal of international and comparative Law, Vol. 19, N° 2, 2011, pp. 175-177.

² - راجع: تقرير الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأعضاء، الدورة السابعة، 2009 منشورات المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة رقم: (ICC-ASP/7/20/Add.1)، ص 34-37.

عند بداية أعمال المؤتمر حول ما إذا كانت هذه الفرصة ستؤدي إلى نتائج ملموسة. فنجاح المفاوضات على مستوى المؤتمر كان مرتبطاً بتمسك الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بالاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بشأن تعريف جريمة العدوان، وذلك في إطار مقترحات الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان لعام 2009. كما أنه يتوجب على الدول أن تجد حلاً للمسألة المتعلقة بشروط ممارسة المحكمة الجنائية لاختصاصها بشأن جريمة العدوان، بما في ذلك تحديد الدور المحتمل لمجلس الأمن. أخيراً، يجب أن لا تخلق الصفة الشاملة التي سيتم التوصل إليها صراعات كبيرة بين الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي¹.

بدأ واضحاً عند بداية مؤتمر كمبالا الاستعراضي أن الوصول إلى توافق حول تعريف جريمة كان أمراً ممكننا، وذلك بالاعتماد على مشروع تعريف جريمة العدوان والمشروع الخاص بأركان هذه الجريمة اللذين تمخضا عن الأعمال التحضيرية على مستوى الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان. وعلى هذا الأساس، تبنى مؤتمر كمبالا الاستعراضي هذين المشروعين دون أن يحدث عليهما أي تغيير يذكر². غير أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تُلح في مؤتمر كمبالا على ضرورة إعادة فتح النقاش حول المشروعين المذكورين من جهة، وإقرارها بتفويت فرصة التأثير على النقاشات التي دارت على مستوى

¹-Voir : Claus KREB, Léonie Von HOLTZENDORT, Op.Cit., p. 190.

²- راجع القرار رقم RC/RES.6 في: المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كمبالا 31 ماي- 11 جويلية 2010، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، منشورات المحكمة الجنائية الدولية، (RC/11) ص 23 ومايليها.

الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان من جهة أخرى، فإنها تقدمت بمقترحات غرضها تفسير وتوضيح أحكام المادة 8 مكررا الخاصة بتعريف العدوان وذلك من أجل الاستجابة لتوجساتها التي أعربت عنها بشأن هذه المادة. وقد عارضت أغلبية الوفود في مؤتمر كمبالا الدخول في محادثات حول المقترحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة وهذا بسبب التوافق القوي الذي عرفه مشروع المادة 8 مكررا ووصول المفاوضات في مؤتمر كمبالا إلى مرحلة لا تسمح بنظر هذه المقترحات.

بالمقابل، ساد شعورا لدى الوفود بأن قدوم الولايات المتحدة إلى مؤتمر كمبالا بروح متفتح وبناء لا يتلاءم مع رفض إجراء محادثات بشأن مقترحات هذه الأخيرة. وهكذا عكف الوفد الألماني على تسهيل المشاورات بخصوص مقترحات الولايات المتحدة من أجل محاولة البحث عن مختلف الحلول التي تسمح بالتوصل إلى اتفاق مقبول¹. وقد أفضت هذه المشاورات إلى اعتماد تقاهمات ركزت، بشكل خاص، على العمل العدواني كركن لجريمة العدوان²، وذلك من خلال التأكيد على أن المسؤولية الجنائية الفردية المترتبة على جريمة العدوان لا تثور إلا في حالة المشاركة في انتهاك خطير وواضح للحظر الدولي لاستعمال القوة. وقد سمحت المشاورات البناءة حول هذه التقاهمات بخلق مناخ إيجابي للتوصل إلى اتفاق نهائي حول جريمة العدوان³.

¹ - لتفاصيل أوفى حول هذه المشاورات راجع: Claus KREB, Leonie Von HOLTZENDORT, Op.Cit., pp. 194- 197.

² - راجع القرار RC/RES.6 في المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي، المرجع السابق، ص 29.

³ - Voir : Niels BLOKKER, Claus KRESS, « a consensus agreement on the =

ونتيجة للتوافق الكبير الذي عرفه مشروع المادة 8 مكررا المتعلق بتعريف جريمة العدوان كانت أفضل إستراتيجية للتفاوض في مؤتمر كمبالا هي التركيز على المسألة الخلافية المتمثلة في شروط ممارسة المحكمة الجنائية لاختصاصها بشأن هذه الجريمة، والبحث عن اتفاق حول الدور الذي يؤديه قبول الدول. وكان الوصول إلى تسوية بهذا الخصوص العامل الوحيد الذي سيؤدي إلى تغيير فرنسا وبريطانيا لموقفهما الثابت حول السلطة المطلقة لمجلس الأمن في مجال العدوان. وقد نجحت، لحسن الحظ، الإستراتيجية المذكورة بفضل التسيير الذكي لرؤساء الفريق العامل ومؤتمر كمبالا الاستعراضي¹.

هكذا استطاع هذا المؤتمر، في نهاية المطاف، من التوصل إلى وضع حكم بشأن تعريف جريمة العدوان وشروط ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها بنظر هذه الجريمة، وهذا ما شكل تمهيدا حقيقيا لتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة العدوان والذي تجسد فعليا بعد تحقق الشروط ذات الصلة. إذ بعد مصادقة ثلاثين دولة طرف على التعديلات المذكورة²، تمكنت جمعية الدول الأطراف، في خطوة فارقة في تاريخ العدالة الجنائية الدولية، من تبني قرارا³ فعلت بموجبه اختصاص المحكمة الجنائية

= crime of aggression: impressions from Kampala”, Leiden Journal of International law, Vol. 23, 2010, p. 892.

¹ Voir : Claus KREB, Leonie Von HOLTZENDORT, Op.Cit., p. 191.

² وقد تحقق هذا النصاب بعد مصادقة دولة فلسطين على التعديلات الخاصة بجريمة العدوان العدوان بتاريخ 26 جوان 2016. راجع: l’Etat de Palestine devient le trentième état qui ratifie les amendements de Kampala sur le crime d’agression, communiqué de presse du 29/06/2016, Document : (ICC-ASP-20160629-PR1225).

³ راجع: القرار ICC-ASP/16/Res.5 الذي أُعتمد بتاريخ 14 ديسمبر 2017 في الدورة السادسة عشر لجمعية الدول الأطراف المنعقدة في الفترة من 4 إلى 14 ديسمبر 2017.

الدولية على جريمة العدوان بداية من 17 جويلية 2018¹.

خاتمة:

بالرغم من الجدل القانوني الكبير الذي عرفه إدراج مفهوم المسؤولية الجزائية الفردية عن أعمال توصف على أنها حروب عدوانية في النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية لنورمبرغ، فإن ذلك مهد السبيل أمام أول متابعة قضائية لأشخاص تمت مسائلتهم، في سابقة هي الأولى من نوعها، جزائيا عن اقتراحهم ما كان يسمى بالجرائم المخلة بالسلم. مما جعل محاكمات نورمبرغ وطوكيو تعد أساسا قانونيا ملائما يبرر أي مجهودات لاحقة لتكريس تجريم الأعمال العدوانية. غير أن مرحلة ما بعد محاكمات نورمبرغ وطوكيو عرفت تحادلا كبيرا من المجتمع الدولي، لاعتبارات مختلفة ومتباينة، في التعامل القضائي الجنائي مع المسائل المتعلقة باستخدام القوة المسلحة من طرف الدول. إذ تعتبر هذه المحاكمات الوحيدة من نوعها التي تمت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالملاحظ أن المحاكم الجنائية الدولية الخاصة أو المدولة، المنشأة حديثا، لم تعرف محاكمة أي شخص عن جريمة العدوان بما أن الأنظمة الأساسية لهذه المحاكم لم تتضمن جريمة العدوان كأحد الجرائم التي تخص بها هذه المحاكم.

بالتالي فإن إدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعتبر خطوة حقيقية لنهاية التخاذل المذكور. فبالرغم من أن التكريس الفعلي لهذه الخطوة تطلبت وفقا للمادة 5 من نظام روما الأساسي إجراء

¹ - راجع: البند الأول من نفس القرار.

مفاوضات ومحادثات عسيرة لوضع تعريف لجريمة العدوان والشروط التي على أساسها ستمارس المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها بنظر هذه الجريمة، إلا أن مؤتمر كمبالا الاستعراضي توصل إلى توفير مقتضيات المادة 5 التي ستسمح للمحكمة الجنائية الدولية من أن تمارس اختصاصها الفعلي على جريمة العدوان بداية من 17 جويلية 2018. على ذلك، فإنه بالرغم من أن نطاق هذا الاختصاص سيكون مقيدا بشكل لا يتماشى مع نظام الاختصاص المقرر للجرائم الأخرى المحددة في المادة 5 من نظام روما الأساسي، فإن المحكمة الجنائية الدولية سَتعتبر آلية للمساهمة في حفظ السلم و للوقاية من الجرائم الأكثر خطورة موضع اهتمام الجماعة الدولية ككل. إذ أنه بعد 70 عاما من محاكمات نورمبرغ وطوكيو مُكنت المحكمة الجنائية الدولية من فرصة تاريخية لتعزيز حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.